قدرات الدفاع الجوي السورية وتهديدها للعمليات الجوية الأمريكية المحتملة

تشاندلر أتوود و جيفري وايت

في 17 مايو، فقد النظام السوري اللواء حسن أيوب إسحق، مدير إدارة الدفاع الجوي السوري واحد المسؤولين العسكريين الرفيعي الرتبة الذين قتلوا منذ بدء النزاع عام 2011؛ وعلى الرغم من أنه ليس من الواضح تماماً ما هو تأثير وفاة اللواء على مجرى الحرب، من المرجح أن تأتي الخسارة كصدمة نفسية تحط بصورة أكثر من الروح المعنوية لقوات الدفاع الجوي. ونظراً لهذه التطورات وإلى آثار ثلاث سنوات من القتال، فما نوع التهديد الذي تشكله منظومة الدفاع الجوي السورية في أيامنا هذه؟

لمحة عامة

إن أحد المخاطر الذي يتردد غالباً حول أي عملية جوية قد تشنها الولايات المتحدة أو دول الحلفاء في سوريا هو قدرة النظام المحتملة على الدفاع عن مجاله الجوي. فمنظومة الدفاع الجوي لبشار لأسد مبنية وتتم صيانتها بدعم روسي لمواجهة سلاح الجو الإسرائيلي، وكانت تبدو هائلة – على الأقل من الناحية النظرية – قبل بدء التمرد المسلح.

ومنذ ذلك الحين، أخذت تتراجع القدرات الأرضية لهذه المنظومة، بما في ذلك صواريخ أرض – جو ("سام") ومدافع مضادة للطائرات، بسبب مجموعة من العوامل هي: استنزاف المعدات والقوات بالإضافة إلى القيادة التي تواجه موقفاً حرجاً؛ وتعطل التدريب والصيانة الروتينية؛ والإهمال المحتمل؛ وتشتت الأفراد والمعدات لدعم العمليات المختلفة ضد المتمردين؛ واستيلاء الثوار على مناطق الانتشار الرئيسية في شمال وجنوب سوريا.

أما بالنسبة للقدرات الجوية، فلا يُعتقد أن سلاح الجو السوري – الذي كان سابقاً أحد أضخم القوات الجوية في الشرق الأوسط – يشكل خطراً جدياً على العمليات الجوية. فخلال السنوات الثلاث الماضية، عانى هذا السلاح من انشقاق الطيارين/وقوع ضحايا بينهم، وسوء صيانة الطائرات، وغياب التدريب على مهارات الطيران اللازم لردع حزمة معقدة ومنسقة من الضربات على نحو فعال. أضف إلى ذلك أن المقاتلات السوفياتية القديمة التي تملكها سوريا تستلزم صيانة واسعة النطاق وقطع غيار بصورة مستمرة لتحافظ على قدراتها في إنجاز المهام، وهذه عملية تم إهمالها أثناء الحرب. وقد سخّر النظام السوري الكمّ الأكبر مما تبقى من قدراته الجوية في عمليات القصف البدائية – بل المميتة – وإعادة التموين الأساسية لدعم حملة مكافحة التمرد التي يواجهها.

ومع ذلك، تحتفظ الدفاعات الجوية للنظام ببعض القدرات، وخاصة في منطقة دمشق، التي تتكثف وتتداخل فيها قوات الدفاع الأرضي المكلفة بحماية المراكز القيادية الرئيسية والمنشآت العسكرية المزودة بمنظومات أكثر حداثة أو تطوراً من الصواريخ أرض– جو. لذلك فإن أي عملية جوية تقوم بها الولايات المتحدة أو يشنها الحلفاء على تلك المنطقة ستتطلب تخطيطاً ودعماً وعتاداً جوياً مكثفاً (الضربات، والمراقبة، والاستطلاع، والدعم). وبخلاف ذلك، فإن العمليات الجوية على المناطق الجنوبية والشمالية من سوريا المتنازع عليها للغاية لن تتطلب حملة كبيرة لتدمير ما تبقى من أصول الدفاع الجوي المحلية للنظام السوري. ويمكن أيضاً تحقيق ذلك الهدف بمواجهة مخاطر محدودة نسبياً، من خلال توفير الظروف الملائمة لحملة المساعدات الإنسانية الدولية أو الجهود الرامية لإيجاد حل دبلوماسي للنزاع.

القدرات الحالية

قبل اندلاع الحرب كانت الدفاعات الجوية للنظام تضم 22 موقعاً للإنذار المبكر، و 130 موقعاً فعالاً لصواريخ "سام"، و 4 آلاف مدفع للدفاع الجوي، وبضعة آلاف من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. وقد أتاح لها ذلك تأمين تغطية مكثفة للمدن الكبرى والمراكز الاقتصادية القريبة من إسرائيل، وخاصة في المنطقة الساحلية، ووسط – غرب سوريا (حمص وحماه)، ومنطقة دمشق، وجنوب البلاد. أما شمال سوريا، وخاصة شرق البلاد، حيث تقل الكثافة السكانية، فقد كان الدفاع فيها أقل بشكل كبير.

واليوم لا تزال الدفاعات الجوية السورية متقنة التجهيز إلا أنها تعرضت لنكسات كبيرة. ومن المرجح أن يكون العديد من المنظومات قد تلقى صيانة رديئة وأن مشغليها ربما غافلون بشؤون الحرب ولا يتمتعون بالتدريبات والتمارين المناسبة. وعلى الرغم من أن أزمة الأسلحة الكيميائية في آب/أغسطس – أيلول سبتمبر 2013 وخطر الهجمات الأمريكية ربما تكون قد أعطت النظام حافزاً لتحسين استعداده، لا يبدو أنه أجرى تمارين تُذكر لدفاعه الجوي منذ بعض الوقت. فقد تم خسارة المعدات والمنشآت والأفراد خلال مسار الحرب أو تم تحويلهم نحو محاربة الثوار والمتمردين، كما اجتاحت قوات المعارضة عدداً من مواقع الدفاع الجوي وأنظمة رادار الإنذار المبكر في الشمال، وفي منطقة دمشق، وفي المناطق المتاخمة لهضبة الجولان، مما خلق ثغرات أو ضعف في التغطية. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع الدفاعات الجوية للنظام السوري بالتكامل المناسب لضمان سلاسة وحسن توقيت القيادة والتحكم والاتصالات بوجه كافة أشكال التهديدات. لكن بإمكان هذه المنظومة أن تستهدف بنجاح أهدافاً يمكن توقعها وغير خطرة ولكن ربما لا تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة هجوم مفاجئ ومدبر جيداً.

على سبيل المثال، أظهرت عملية إسقاط طائرة الاستطلاع النفاثة التركية من طراز RF– 4E في حزيران/يونيو 2012 بأن الدفاعات الجوية السورية ما زالت قادرة على الانخراط في عمليات بإمكانها إصابة أهداف معينة. ومع ذلك، كان هذا حادثاً معزولاً وقع في ظل ظروف مثالية وكان موجهاً ضد هدف واحد غير خطر تم استهدافه من مسافة قريبة. وعند تعرّض قوات النظام لضربة جوية منسّقة، فمن المحتمل أن تظهر سوء إدارتها التام للمعارك الجوية، بما يتضمنه ذلك من تأخر في الرصد والكشف وتنسيق الاشتباكات في الوقت المناسب على مستوى الوحدات. إن قدرتها على القيام بعمليات دفاع جوية متواصلة في الوقت الذي تتعرض فيه لهجوم هي أيضاً محل شك. فقد مُني العديد من منشآت إطلاق الصواريخ بخسائر أو أضرار أثناء الحرب، كما أن خطوط الاتصالات التي يُفترض أن تتم عبرها عمليات إعادة الانتشار والإمداد تتعرض لتهديد مستمر من قبل الثوار والمتمردين.

وحتى مع ذلك، يحتفظ النظام بأعداد صغيرة من الأنظمة المتطورة القادرة تقنياً على إصابة أهداف متزامنة متعددة، بما في ذلك صواريخ كروز وطائرات مقاتلة قادرة على المناورة. وبعد قيام إسرائيل بغارة جوية – لم يتم التصدي لها – على مفاعل نووي في "الكبر" عام 2007، استثمرت سوريا بكثافة في النظم الروسية الحديثة لتعزيز شبكة دفاعها الجوي. وكان التركيز على رفع مستوى عصب الشبكة، المكون من صواريخ "سام" من الحقبة السوفيتية من خمسينيات وستينيات القرن الماضي، بما في ذلك صواريخ من طراز SA– 5S، SA– 2S، وSA– 6S. وقد اتخذت خطوات جادة أيضاً لتحديث ترسانة صواريخ النظام السوري من طراز SA– 3S [واستبدالها] بمنظومات أكثر تنقلاً ورقمية. بالإضافة إلى ذلك، حصلت دمشق على صواريخ "سام" تكتيكية أكثر تطوراً، مثل ثلاث بطاريات من طراز SA– 17 ذات قدرة كبيرة جداً وثلاثة دزينات من أنظمة الصواريخ ذات المسافة القريبة من طراز SA– 22 التي يقال أنها أسقطت الطائرة التركية عام 2012.

العمليات القتالية

إن الدفاعات الجوية السورية ربما ليست مستعدة لمواجهة ضربة محدودة تستغل الثغر منظوماتها إلى التكامل، وتعزي نقطة الضعف هذه إلى منظومة "القيادة والتحكم والاتصالات" التابعة للنظام، التي هي بالية ونصف آلية "وتتطلب تفاعلاً بشرياً"، وإلى اعتمادها المفرط على شبكات الاتصالات الضعيفة، وكذلك إلى تركيبتها المركزية لإدارة المعارك الجوية. ونظراً لهذه الأمور، سيحدث تأخير ملحوظ ما بين الرصد الأولي للدخلاء من قبل رادارات الإنذار المبكر وبين إصدار أوامر الاشتباك لمختلف قطاعات الدفاع الجوي والقواعد الجوية. وعلاوة على ذلك، فإن رادارات الإنذار المبكر التي عفا عليها الزمن وقابلية الشبكة من ناحية تعرض القيادة والسيطرة والاتصالات لهجوم إلكتروني، من المرجح أن تطيل هذا التأخير إلى أبعد من ذلك، مما اضطر بعض الوحدات أو العناصر الفردية إلى القيام بعمليات مستقلة ومعزولة وجعلها أكثر عرضة للهجوم والتشويش.

وبالفعل سهلت هذه الثغرات الأمنية من إمكانية توجيه ضربات متعددة من قبل الطائرات الإسرائيلية منذ عام 2007 وبشكل متزايد منذ عام 2013. وقد تم الهجوم على موقع "الكبر" في عمق المجال الجوي السوري، وإن كان ذلك في القطاع الشمالي الشرقي حيث تكاد أن تكون الدفاعات الجوية معدومة. وكجزء من هذه المهمة، يقال أن طائرات حربية إسرائيلية قد تهربت من مواقع الدفاع الجوي قرب الحدود السورية وتركيا، وعلى طول الساحل مع قدرات خداع إلكترونية متطورة، بفتحها طريقاً من البحر الأبيض المتوسط إلى المنشأة النووية بعيداً داخل البلاد.

وقد أفادت التقارير أيضاً أنه خلال النزاع الحالي قامت إسرائيل بشن ما يقرب من نصف دزينة من الضربات الجوية على أهداف عسكرية، بما في ذلك داخل محيط العاصمة المحصن بقدرة دفاعية كبيرة، وقد فاجأت هذه الهجمات المحدودة السوريين ولم يتم التصدي لها بشكل فعال. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام الأمريكية، قامت الطائرات المقاتلة بشن هجماتها في العام الماضي على مخابئ الأسلحة في منطقة دمشق باستخدامها الذخائر الموجهة عن بُعد، التي يمكن إطلاقها دون اختراق المجال الجوي السوري أو الدفاعات الجوية المتداخلة بصورة مكثفة التي تعمل على حماية العاصمة. ومن المحتمل أنه قد تم استخدام هذه الأسلحة لتجنب القيام بعمليات في نطاق المجالات التي تغطي تلك الدفاعات.

التداعيات

إذا قررت الولايات المتحدة وحلفاؤها شن عمليات جوية ضد سوريا، فإنهم سيواجهون ظروفاً مختلفة تبعاً لنطاق الحملة وأهدافها. وبشكل خاص، قد لا يمكن للدفاعات الجوية للنظام أن تعيق بشكل فعال الهجمات المفاجئة المحدودة التي تعتمد على ذخائر موجهة عن بُعد. وقد تكون مثل هذه الضربات مشابهة للهجمات الإسرائيلية التي أفادت التقارير أنها شنت ضد أهداف محددة وواضحة المعالم.

ويشار إلى أن العمليات الجوية فوق المناطق الجنوبية والشمالية من البلاد التي يشتد التنازع عليها، مثل حلب وإدلب وما يسمى بالجبهة الجنوبية، لن تستلزم حملة واسعة لتحقيق تفوّق جوي محدد الموقع. ويمكن للدول المتحالفة القيام بعمليات لتدمير ما تبقى من الدفاع الجوي في هذه المناطق مع مخاطر محدودة بينما يتم جني العديد من الفوائد المحتملة، مثل إضعاف القدرات العسكرية للنظام، ودعم تقديم المساعدة الإنسانية، وتغيير التوازن بين جماعات الثوار المعتدلة والمتطرفة، وفسح المجال أمام تنفيذ عمليات بواسطة الطائرات بدون طيار من أجل جمع المعلومات الاستخباراتية وضرب الأهداف العالية القيمة.

بيد أن القطاع الأساسي للدفاع الجوي لا يزال يشكل تهديداً حقيقياً على العمليات الجوية المتحالفة. وحيثما تتداخل قوات الدفاع الجوي بكثافة وتستخدم منظومات أكثر تطوراً من الصواريخ أرض– جو (على سبيل المثال، صواريخ SA– 6S و SA– 3S المطورة أو SA– 17S و SA– 22S الأكثر حداثة)، يزداد مستوى التهديد ويحتمل أن يطرح تحدياً هائلاً في أولى مراحل الحملة العسكرية. ومما يزيد الأمور تعقيداً هو احتمال تفرق هذه القوات عند وقوع الهجوم، وبقاؤها هامدة خلال العمليات الأولية، ثم معاودتها الظهور في مواقع جديدة واشتباكها مع الطائرات الغافلة عنها.

ومن أجل تفكيك منظومة الدفاع الجوي المتكاملة في منطقة دمشق وإتاحة تنفيذ عمليات المتابعة، تحتاج القوى المتحالفة إلى شن حملة جوية تشتمل على قدرات إلكترونية واستطلاعية وحربية عبر الإنترنت فضلاً عن قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ وكذلك استعمال القذائف الموجهة من بُعد لاستخدامها ضد القيادة والسيطرة والاتصالات، وصواريخ "سام" المثبتة، ومواقع رادار الإنذار المبكر؛ بالإضافة إلى ذلك من المرجح قيام طائرات الشبح بشن هجمات على صواريخ "سام" الأكثر تقدماً المنتشرة حول دمشق. وبما أن القوات الأمريكية نفذت سابقاً هجمات ناجحة ضد منظومات دفاع جوي مشابهة للغاية (ومفككة ومتردية بالقدر نفسه)، من المحتمل أن تتمكن من تحقيق تفوق جوي خلال أسبوع إلى أسبوعين وأن تتكبد أضرار وإصابات قليلة.

وفي المرحلة القادمة، يتعيّن دراسة العمليات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة/القوى المتحالفة على سوريا وقياسها بعدد من السيناريوهات العملاتية، باستعمال آلية تقييم تحليلية ومحدّثة لقدرات النظام السوري في هذه السيناريوهات. إن القول بأن شبكة الدفاع الجوي السورية تشكل تهديداً كبيراً أو لا تشكل أي تهديد هو قول مبسط جداً. فبعض العمليات التي لها أهداف ذات أهمية محتملة، مثل إضعاف قدرات النظام العسكرية ودعم البعثات الإنسانية، قابلة للتنفيذ بخطورة متدنية نسبياً وباستثمار معقول للموارد، وباختصار، ليس من الضروري أن تكون العملية الجوية الأمريكية في سوريا إما شاملة أو معدومة.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

أهل دين أم هواة سياسة ؟!

فهمي هويدي

هل الذين قاطعوا الانتخابات آثمون ومرتدون حقا؟ وهل الذي لم يصوت للسيسي آثم أيضا وعاص لنداء الرب؟ مثل هذه الأسئلة أصبحت واردة بعد انتهاء التصويت على الانتخابات الرئاسية، حيث غدا طرحها واجبا بعدما انخرط رجال الدين في حملة التعبئة والحشد، سواء لحث المصريين على المشاركة في التصويت، أو لدفعهم إلى التصويت لصالح المشير عبدالفتاح السيسي. وإذا كنت قد لاحظت أنني ركزت على الأسئلة المتعلقة بالحساب في الآخرة، فذلك لأنني اعتبرت أن اللعنات والسباب التي لاحقت هؤلاء فحقرتهم وحطت من أقدارهم صارت على كل لسان، فضلا عن أنه مقدور عليها. إذ بات مألوفا أن يوصف الواحد منهم بأنه خائن وعميل وملعون الوالدين. وهذه أخف الأوصاف التي يملك الإعلاميون التليفزيونيون وأمثالهم ذخيرة منها لا تنفد. لكن ذلك كله في كفة وتنافس رجال الدين معهم في كفة أخرى. فالإعلاميون والضيوف الذين يتخيرونهم كي يؤدوا دور «الكورس» الذين يرددون مقررات الهجاء والسباب، هؤلاء يمثلون أنفسهم في نهاية المطاف أو يمثلون شبكات المصالح التي قرأنا على لسان أحدهم أنها دفعت 12 مليون جنيه في حملة الدعاية للسيسي. أما رجال الدين الذين شاركوا في حملة الترهيب فإنهم لا يمثلون أنفسهم، ولكنهم يمثلون مؤسسات مقدّرة تنسب نفسها إلى الرسالات السماوية، ويفترض أنهم يتمتعون بدرجة من الورع تجعلهم يخشون الله، الأمر الذي يحصنهم ضد مداهنة السلطان أو التزلف له.

خلال الأسابيع الأخيرة شاهدنا عروضا كثيرة من جانب هؤلاء، الذين وظفوا الأديان في اللعبة السياسية، فابتذلوها ولم يجرسوها، وتطوعوا للانضمام إلى جوقة المهللين، فتحولوا إلى مصفقين لا مبشرين. واصطفوا إلى جانب حملة المباخر معرضين عن دور حملة الرسالات. وهو ما انتقدته في السابق، ولا أمل من انتقاده في كل مناسبة.

لقد تابعنا جدلا عقيما بين من أفتى بحرمة المشاركة في التصويت على الانتخابات وبين من هبوا يدافعون عن المشاركة في العملية محذرين من غضب الله الذي ينزل بعباده «الماركين» الذين قاطعوا والعصاة الذين لم يصوتوا للمشير السيسي، وهو ما لابد أن يجد بعض المتدينين الذين قد يكتشفون أنهم صاروا آثمين، سواء شاركوا وآثمين إذا لم يشاركوا.

لا يغيب عن البال في هذا الصدد أن توظيف الدين في المعركة السياسية ما كان له أن يأخذ ذلك المنحى إلا بعدما شجعته السلطة بصورة أو أخرى، وانفتحت أمامه المنابر الإعلامية التي تصورت أنها باستدعاء أهل الأديان تسهم في الحشد والنصرة، وبذلك تكتسب مباركة السلطة ورضاها. وفي زماننا يكثر تزلف الفتاوى الذين هم أشد مراسا من تزلف القوانين، لأن أدوات الأولين التي تستند إلى المرجعية الدينية أكثر مضاء وأبعد أثرا.

لا أريد أن أخوض في جدل الدين والسياسة، لأن التجربة أثبتت أن الفصل بين الاثنين يكون مطلوبا فقط في حالة السياسة المعارضة، أما تلك الموافقة فهي مرحب بها ومطلوبة. من هذا الباب تابعنا خلال الأيام الأخيرة سيل الفتاوى التي كان أغلبها داعيا إلى الإقبال على التصويت، وحذرت المقاطعين من غضب الله. وبعضها أعلن انحيازه إلى المشير السيسي «حبيب الله» بعدما أضاءت وجهه آثار السجود التي رصعت جبهته، في حين أن حمدين صباحي لم ينل تلك المرتبة.

الذين أفتوا بحرمة التصويت قالوا إنه تأييد لمنكر تمثل في الانقلاب على الحاكم الشرعي، والذين قالوا بضرورة التصويت استدعوا الحديث النبوي الذي اعتبر من مات وليست في عنقه بيعة بأنه مات ميتة جاهلية، كما أنهم استدعوا النص القرآني الذي يحذر المؤمنين من كتمان الشهادة.

ورغم أنني لست من أهل الفقه فإن معلوماتي المتواضعة تسمح لي برفض الرأيين لأننا بصدد اجتهاد سياسي لا يخضع بالضرورة لمعايير الحل والحرمة التي تتطلب نصا أو قياسا، ولكنه محكوم بزاوية النظر للحدث. فمن اقتنع بأن المصلحة في المقاطعة فله أجره ومن وجد أن المصلحة في المشاركة فله أيضا أجره. وهذا أمر لا علاقة له بالبيعة، كما أن الامتناع عن التصويت شهادة سلبية والإقدام على التصويت قبولا أو رفضا من قبيل الشهادة الإيجابية.

لست متأكدا من أن حث الإقباط على التصويت للسيسي استجابة لدعوة بسوع صادرة عن الكنيسة، لكن الثابت أن الدعوة أطلقت عامة دون إشارة إلى مصدرها، وقد قرأت تعليقا لأحد المغردين الذين تلقوا الرسالة على هاتفه المحمول، تساءل فيه: كيف عرف يسوع رقم هاتفي؟ أنوي أن الأنبا تواضروس يطربرك الأقباط كان ضمن الذين شاركوا في مشهد الإعلان عن عزل الدكتور محمد مرسي، وكان شيخ الأزهر من بين الحضور وكذلك رئيس مجلس القضاء الأعلى، وكان ذلك إعلانا عن مساندتهم للتغيير السياسي الذي تم. إلا أنني أزعم أنهم لو احتفظوا بمسافة إزاء الحدث وناوا بقاماتهم عن أن توظف في الصراع، لكان ذلك أحفظ لمكانتهم وأوفى في التعبير عن استقلالهم.

ليس عندي حل لمشكلة الذين انتهكتهم الفتاوى بالجاهلية والعصيان أو بخيانة الأمانة وكتمان الشهادة. لأن السؤال الأهم الذي تطرحه الممارسات التي اتحدث عنها هو: هل المواقف التي عبر عنها رجال الدين هؤلاء تخدم الدين أم تخدم السلطة. وهل ابتغوا فيما فعلوه وجه الله أم رضى السلطان ؟. وهل كانوا في ذلك أهل دين أم لاعبين في حلبة السياسة ؟

عن «الشروق» المصرية

كي تنجح اليمن في مواجهة إرهاب القاعدة

عبد الحكيم هلال

قد ينظر إلى حالة اليمن الراهنة، على أن السلطة في صنعاء استصعبت معركتها السياسية "طويلة المراحل، بكل تعقيداتها القديمة: الموروثة من النظام السابق، والحديثة: المتخلقة بفعل متغيرات التصارع السياسي، لمرحلة ما بعد الثورة".

بدا مؤخرا وكأن القيادة اليمنية فضلت تأجيل معتركها السياسي والتنموي المعقد دائما، لخوض معركة سياسية أخرى ذات طابع عسكري، هدفها تصفية جماعات العنف المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

على مدى العقدين الأخيرين، ظل الإرهاب القادم من تنظيم القاعدة مشكلة متنامية على الدوام. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، التي أعقبت ثورة فبراير/شباط 2011، تزايد تنامي بشكل لافت حتى باتت القاعدة في اليمن أشبه بورم خبيث يكبر وينتشر بسرعة في جسد الوطن المريض.

في عهد الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، لم يكن إرهاب تنظيم القاعدة يمثل قلقا كبيرا على النظام والشعب، ذلك أن المعركة مع هذا التنظيم –بكل تفاصيلها السابقة– كانت لا تزال هما مقلقا للأطراف الغربية المتضررة بدرجة رئيسية من مغامراته الفتاكة، على رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

لكن قواعد المعركة من جهة القاعدة تغيرت، ما بعد الثورة الشعبية الأخيرة، إلى معركة رئيسية مع النظام والشعب اليمني. إذ تحول التنظيم من قاتل للأميركيين والصليبيين، إلى قاتل لوكلائهم المحليين، أولئك الذين ظل يطلق عليهم دائما "أذناب الصليبيين والأميركيين".

وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، بعد أن ضيقت عليه الإجراءات الدولية المشددة تحركاته العابرة للحدود، وأثبت عجزا وفشلا ذريعا في استهداف مصالح الغرب داخل اليمن قبل خارجها، انتقل إلى معركة متاحة وسهلة لتغذية بقائه وإبقاء أنصاره في حالة عنف دائمة، حين كرس التنظيم جهده ووقته للتخطيط والاستعراض في استهداف قوات الجيش والأمن اليمني.

اغتال ما لا يقل عن 100 ضابط رفيع في الجيش والأمن والمخابرات، في وقت انتقل فيه لتنفيذ عمليات نوعية طالت مؤسسات ومنشآت الجيش اليمني في مختلف المحافظات، ودائما كانت ذريعته، وجود غرفة عمليات لإدارة ضربات الطائرات الأميركية بدون طيار.

في مارس/آذار 2012 هاجم معسكر "دوفس" في محافظة أبين الجنوبية وقتل ما لا يقل عن 180 ضابطا وجنديا، وفي مايو/أيار 2012 نفذ عملية انتحارية في عرض عسكري بميدان السبعين بصنعاء قتل فيها ما يقارب الـ100 من أفراد قوات الأمن الخاص، وأواخر سبتمبر/أيلول 2013 اقتحم المنطقة العسكرية الثانية في حضرموت وقتل ما لا يقل عن عشرة ضباط وجنود، ومنتصف أكتوبر/تشرين الأول 2013 اقتحم اللواء (111) بمحافظة أبين، وقال إنه قتل قرابة 40 ضابطا وجنديا.

ومطلع ديسمبر/كانون الأول 2013 نفذ عملية اقتحام مجمع وزارة الدفاع وقتل أكثر من 50 فردا بين ضابط وجندي وأطباء وممرضين ومدنيين، وفي الشهر نفسه حاول اقتحام الأمن العام بمحافظة عدن، وقال إنه قتل في العملية عددا كبير من الضباط والأفراد، وفي فبراير/شباط 2014 فجر سور السجن المركزي بصنعاء وقتل عشرة أفراد من الأمن وحرر 29 مسجونا من أفراده، وأواخر مارس/آذار الماضي هاجم نقطة عسكرية بمحافظة حضرموت وقتل ما لا يقل عن 20 جندي أمن، ومطلع أبريل/نيسان الماضي حاول اقتحام مقر المنطقة العسكرية الرابعة بمحافظة عدن وقتل عدد من الجنود.

وعلى تلك الحال، حولت القاعدة اليمن كلها إلى قاعدة أميركية تدير منها واشنطن عمليات "الدرونز". وحولت الجنود والضباط اليمنيين إلى وكلاء (عملاء) للشيطان الأكبر، فيما يحلق هذا الشيطان فوق رأسه دائما من على طائرات قنص حديثه تخطف أرواح قياداته وعناصره بين الحين والآخر.

تؤكد واشنطن أنها لم تعد مستهدفة أو لقمة سهلة لعناصر القاعدة في اليمن، وأنها فقط تساعد صنعاء على التخلص من هذا الشر الذي يدمر مقدراتها العسكرية والتنموية، مانعا عنها التنمية والاستثمار والتقدم والازدهار.

مطلع هذا العام، خرجت اليمن من مؤتمر الحوار الوطني الشامل بأجندة استحقاقات سياسية وتنموية وأمنية واجتماعية مزمنة وشاملة يتوجب العمل عليها خلال فترة محددة، لكنها على ما يؤكد الإجماع لن تزيد على عامين كاملين.

شكلت لجنة صياغة الدستور الجديد، كأحد تلك المخرجات وبدأت عملها منذ شهرين تقريبا، وقبل أسابيع فقط شكلت هيئة وطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والإشراف ومتابعة لجنة الدستور.

ومع هذه الخطوات البطيئة جدا، مقارنة بكم ونوع ما يجب القيام به وفقا لمخرجات الحوار، دخلت البلاد بداية في صراعات مسلحة تقودها جماعة الحوثي ضد قبائل معارضة لتوجهاتها في مناطق مجاورة لمحافظة صعدة التي تحكمها كليا منذ توقف حرب الدولة معها في العام 2010.

وحين بدأت تلك الجبهات بالهدوء، لم يسعفها الوقت كثيرا لتدخل البلاد في أزمة مالية خطيرة امتدت لتشمل انعدام المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي، إلى جانب بلوغ البلاد عجزا غير مسبوق في توفير الطاقة الكهربائية، بل أكثر من ذلك تهدد الأزمة المالية بعدم قدرة حكومة الوفاق على تغطية نفقاتها لأكثر من ثلاثة أشهر قادمة، حسب تصريحات متطابقة لمسؤولين في الحكومة.

وفي غمرة ذلك كله، قررت الدولة أن الوقت قد آن لتنفيذ حملة عسكرية مؤجلة منذ عامين لاستئصال سرطان تنظيم القاعدة.

في الواقع، لقيت الحملة العسكرية الموسعة ضد القاعدة، التي انطلقت في 29 أبريل/نيسان المنصرم، تأييدا شعبيا واسعا شمل مختلف أطراف الحياة السياسية وشرائح المجتمع المختلفة.

بدت الدولة هذه المرة، وكأنها عازمة فعلا على التخلص من مشكلة إرهاب القاعدة. ترتكز العملية برا على تمشيط قوات الجيش والأمن، بمساعدة مسلحي اللجان الشعبية، للمناطق التي تتواجد فيها قيادات التنظيم وعناصره في محافظتي أبين وشبوة، جنوب شرق البلاد، فيما تساندها قوات سلاح الجو بتوجيه ضربات متواصلة لمكامن العدو، إلى جانب إرشاد وتوجيه القوات البرية.

وفي أقل من أسبوعين حققت الحملة العسكرية انتصارات ساحقة، شملت الإعلان عن قتل المئات من عناصر القاعدة بينها قيادات محلية وأجنبية، في اليومين التاسع والعاشر من الحملة أعلنت وزارة الدفاع أنها تمكنت من فرض سيطرتها على المواقع والمناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم في مديريات محافظتي أبين وشبوة.

لكن، ومع بدء شعور خلايا التنظيم بالمحافظات الأخرى بدنو الهزيمة، بدأت بمحاولات فتح جبهات جديدة بالعاصمة صنعاء، ومحافظات البيضاء وحضرموت للتنفيس والتخفيف عن عناصر التنظيم المطاردة في ميدان المعارك، من خلال تنفيذها عمليات هجومية وانتحارية ضد عناصر الجيش والأمن، لكن معظم تلك المحاولات فشلت في العاصمة صنعاء على الأقل، حيث منيت قيادات وعناصر خلايا نائمة بالقتل والاعتقال من قبل أجهزة الأمن.

الآن، يبرز التساؤل الأهم: هل تتجه اليمن حقا نحو النجاح في استئصال إرهاب القاعدة؟

أولا: لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الحملة العسكرية الموسعة تتم بمباركة ودعم إدارة الرئيس أوباما. إذ تنظر الإدارة الأميركية إلى فرع تنظيم القاعدة في اليمن كتهديد خطير ما زال قائما، حتى رغم كونه تخلى، أو بالأحرى بات عاجزا عن استهداف مصالحها في اليمن وأميركا والعالم كله.

بل تنظر واشنطن إلى زعيم القاعدة في الجزيرة العربية (الذي يتخذ من اليمن مقرا له منذ مطلع العام 2009 بعد دمج فرعي اليمن والسعودية) اليمني ناصر الوحيشي، باعتباره الرجل الثاني بعد أيمن الظواهري في زعامة التنظيم على المستوى العالمي، وتقول إنه ولي عهد الظواهري في تولي قيادة التنظيم عالميا.

لكن، مع ما تضخه السلطات اليمنية من بشائر النصر، ثمة رأي متردد يتمسك به خبراء متخصصون في شؤون التنظيمات الجهادية المسلحة.

يحرص هؤلاء على عدم الاندفاع في الحكم بشأن إمكانية القضاء نهائيا على تنظيم القاعدة في اليمن. ويجعلون من تجربة التنظيم الطويلة في اليمن (أكثر من عقدين) أحد المعطيات التي تؤكد قدرته على التكيف والعودة مرة أخرى بعد تعرضه لضربات قاصمة.

في السياق، يعودون إلى نتائج الحملة العسكرية التي قادتها الدولة ضد التنظيم في محافظة أبين منتصف العام 2012، حينها أعلنت الدولة سحق التنظيم واستعادة المناطق التي ظلت تحت سيطرته لأكثر من عام تقريبا، حتى إنه أعلن فيها قيام دولته الإسلامية بقوانينه ومحاكمه الخاصة وأنشأ معسكراته التدريبية لتدريب أبناء المنطقة الذين انضووا معه بحكم سلطته عليهم في المنطقة.

آنذاك، لم يكن الأمر كما صورته الدولة على أساس أنها قضت على التنظيم، بل الحقيقة أنها طردته فقط من مواقعه، ليتنقل ويتشتر إلى مناطق أخرى، وخلال عام بالكثير نجح في إعادة لملمة صفوفه واستعادة قوته على نحو أقوى من ذي قبل. حيث ظهر بقوة جديدة في عمق محافظة البيضاء المجاورة لمحافظة أبين التي طرد منها، كما أنه تمكن بعدها من تنفيذ كل تلك العمليات النوعية التي أشرنا إليها آنفا في سياق هذا التقرير.

على أن مثل ذلك يمكن تكراره بكل سهولة، خصوصا إذا كررت الحملة العسكرية الحالية أخطاء سابقتها في عدم ملاحقة عناصر التنظيم، وبينهم قائده ناصر الوحيشي وبقية القادة الكبار، الذين لم يعلن أنهم قتلوا حتى الآن.

غير أن هذه الحملة قد تحقق نجاحات كبيرة، إذا التزمت قيادات الدولة والجيش بسياسة "النفس الطويل"، في الوقت الذي وسعت فيه عملياتها الميدانية بالترافق مع تشديد الإجراءات الأمنية والرقابية على حدود المحافظات وداخل المدن المتوقع فرار عناصر القاعدة إليها، في الوقت الذي تقوم فيه بتفعيل استخباراتها على نطاق واسع.

كما أن ذلك، سيتكلل بالنجاح، في حال عالجت الدولة قصورها السابق في بسط سيطرتها ونفوذها على المناطق التي حررتها من يد أنصار القاعدة، وعملت جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية، وأجرت إصلاحات سياسية ووسعت مشاريعها التنموية في تلك المناطق المستعادة، إلى جانب تلك التي أنفقتها الدولة في العقود الماضية حتى لا تكون ملجأ مناسبا لعناصر القاعدة في المستقبل.

خلاصة الأمر، سيتوجب على الدولة تعزيز انتصاراتها الميدانية بخلق بيئة رافضة للإرهاب وعناصره الشاذة.

على أن ذلك سيتطلب جهدا كبيرا ووقتا مناسبا من الدولة للقيام به، بمساعدة كل الأطراف السياسية والمجتمع المحلي، قبل المجتمع الدولي.

كما سيتوجب على الدولة، تباعا، أن تتجنب خلق بؤر عنف جديدة أخرى، بعيدا عن عنف القاعدة، مع كيانات وفي مناطق لا تزال قابلة للانفجار.

وحتى لا تقع في تلك الورطة، عليها ألا تتقاعس في تنفيذ مخرجات الإجماع الوطني، التي أوجدت حلولا توافقية في القضايا الرئيسية والجوهرية، وسيتوجب عليها فرض تنفيذ تلك المتفقات بكل حسم وقوة، بحيث لا تترك فجوة مدمرة قد تأتي على كل ما تحقق حتى الآن، حتى وإن كان ما تحقق لا يرقى إلى الطموح الذي جاءت به الثورة الشعبية.

عن «الجزيرة نت»